وافق على اتفاقية منحة التمويل الخاصة بمشروع الأشغال كثيف العمالة

مجلس الوزراء يناقش مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

المشروع يهدف إلى التأكيد على قيام الانتقال السياسي في اليمن على أساس الحق في الحقيقة

التأكيد على اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة لحماية أبراج وخطوط الكهرباء والقبض على المعتدين وتقديمهم للقضاء

إلزام وزارتي الخدمة المدنية والشؤون القانونية بتقديم لائحة التدوير الوظيفي خلال أسبوعين

■،،صنعاء/سبأ

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، المقدم من اللجنة الوزارية المكلفة بمراجعته من قبل المجلس برئاسة وزير الشؤون القانونية.

ويهدف مشروع القانون الذي يتكون من ١٨ مادة موزعة على أربعة فصول إلى التأكيد على قيام الانتقال السياسي في اليمن على أساس الحق في الحقيقة، وقيم التسامح والصفح وحقوق الضحايا والمصالحة الفردية والجماعية وتحقيق المصالحة الوطنية ونبذ كل أشكال العنف والانتقام، فضلا عن تنمية وإثراء ثقافة وسلوك الحوار وإرساء مقومات المصالحة وبناء الدولة المدنية- دولة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان- ومحو آثار انتهاكات حقوق الإنسان والحيلولة دون تكرارها مستقبلا، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق العدالة الانتقالية بما يضمن تسليط الضوء على تصرفات الأطراف السياسية التي أدت إلى انتهاكات لحقوق الإنسان بأنواعها ومستوياتها المختلفة، وضمان جبر الضرر لمن تضرروا من تلك الانتهاكات خلال الفترة المشمولة بأحكام هذا القانون أو ورثتهم من أجل إنصافهم والمصالحة معهم.

ونصت المادة الخامسة من مشروع القانون على أن تنشئ بموجب هذا القانون هيئة مستقلة تسمى "هيئة الإنصاف والمصالحة الوطنية"، تهدف إلى إجراء مصالحة وطنية بين أفراد المجتمع اليمني نتيجة ما خلفته الصراعات السياسية خلال فترة سريان القانون وحتى الآن، وإنصاف وتعويض وجبر ضرر من انتهكت حقوقهم أو عانوا من تلك الصراعات أو ورثتهم.

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة لمشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، أقر مجلس الوزراء عقد جلسة استثنائية خلال الأسبوع القادم لاستكمال مناقشة المشروع وإثرائه بالمقترحات الكفيلة بتحقيق الأهداف المتوخاة منه، وذلك قبل إقراره وإحالته إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصدار مشروع القانون.

ووافق مجلس الوزراء على اتفاقية منحة التمويل الخاصة بمشروع الأشغال كثيف العمالة الموقعة بتاريخ ١ مارس ٢٠١٢م بين حكومة الجمهورية اليمنية وهيئة التنمية الدولية، والتي بموجبها ستقدم الهيئة منحة لمشروع الأشغال العامة كثيف العمالة بمبلغ ٣٩ مليوناً و٣٠٠ ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل ٦١ مليون دولار أمريكي.

وستخصص المنحة التمويلية لمساعدة مشروع الأشغال العامة كثيف العمالة على توفير البنية التحتية المطلوبة لتحسين سبل الوصول للخدمات الأساسية العامة، وذلك من خلال بناء وتأهيل وترميم وصيانة البنية التحتية المجتمعية في المناطق الريفية والحضرية المستهدفة في عدة مجالات أبرزها الصحة والتعليم وتوفير المياه والصرف الصحي ومراكز التدريب المهني، إضافة إلى المساعدة الفنية لدعم المجتمعات والسلطات المحلية في إعداد مقترحات تحدد بشكل ملائم للمشاريع الفرعية التي يستهدف تمويلها، فضلا عن إيجاد وتوفير فرص عمل قصيرة المدى.

ووجه المجلس وزير الشؤون القانونية بعد التوقيع النهائي على الاتفاقية إصدار الشهادة القانونية الخاصة بهذه الاتفاقية والمؤكدة على أنها استكملت جميع الإجراءات اللازمة للمصادقة عليها وأنها أصبحت نافذة وملزمة قانونا للحكومة.

واستمع مجلس الوزراء إلى تقرير وزير الكهرباء والطاقة حول الاعتداءات التخريبية المتكررة على خطوط نقل الضغط العالي وتعرض محطة توليد مارب الغازية وبقية أجزاء المنظومة للفصل القسري، وزيادة وتيرة هذه الاعتداءات مؤخرا والخسائر الناجمة عن ذلك في الجوانب المادية والفنية، إضافة إلى ما تمثله الأعمال التخريبية التي تتعرض لها خطوط وأبراج النقل الكهربائي من أخطار وتداعيات سلبية على واقع الاقتصاد الوطني وآثارها السلبية على معيشة وحياة المواطنين اليومية في عموم أرجاء الوطن.

وأشار التقرير إلى قيام عناصر تخريبية معادية للوطن يوم أمس الأول بتفجير قواعد أحد أبراج خطوط نقل الكهرباء بعبوات نارية والذي أدى إلى تضرر كامل للبرج، وذلك بعد مرور ساعات من إزالة الفرق الفنية لثلاث خبطات تم رميها على خطوط النقل الكهربائية مارب- صنعاء.

وجدد المجلس بهذا الشأن إدانته واستنكاره الشديدين لهذه الأعمال الإجرامية التي تندرج في إطار الحرابة.. موجها الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات الأمنية المطلوبة لحماية أبراج وخطوط نقل الطاقة الكهربائية، والقيام بالإجراءات اللازمة لملاحقة وتعقب مرتكبي هذه الاعتداءات الإجرامية والقيام بالإجراءات القانونية الكفيلة بالقبض عليهم وإحالتهم إلى القضاء.

وأكد المجلس على المسؤولية التضامنية لمواجهة هذه الأعمال التخريبية التي تنعكس بتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني ومجالات التنمية المختلفة، ومعيشة وحياة المواطنين، وتأثيرها في المالية العامة للدولة والاضرار بالسكينة العامة والاستقرار، مشددا على وزارتي الدفاع والداخلية إيجاد الحلول الجذرية لمشكلة الاعتداءات المتكررة على خطوط نقل الطاقة الكهربائية وذلك لضمان استمرارية عمل المنظومة الوطنية الكهربائية وفقا لقواعد الأمن والسلامة في تغذية المستهلكين بالطاقة الكهربائية وعدم تعرضها للانقطاعات المتكررة.

ووقف مجلس الوزراء أمام الإجراءات المتخذة على طريق البدء بإنفاذ قانون التدوير الوظيفي رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٩م، في كافة الوزارات والوحدات الإدارية والهيئات والمصالح والمؤسسات وغيرها من الوحدات ذات الموازنات المستقلة والملحقة، والتعاميم التي أصدرتها وزارة الخدمة المدنية في هذا الجانب لكافة مؤسسات الدولة للتهيئة لعملية التدوير، والدليل الإرشادي لتنفيذ القانون، وإنجاز مدونة الحكم الرشيد التي تحدد المبادئ العملية للتدوير الوظيفي.

وألزم المجلس بهذا الشأن وزارتي الخدمة المدنية والتأمينات والشؤون القانونية بسرعة تقديم اللائحة التنظيمية لقانون التدوير الوظيفي وخلال مدة لا تتجاوز أسبوعين، وبما من شأنه تحقيق الأهداف المتوخاة من تنفيذ قانون التدوير الوظيفي في تحسين الوظيفة العامة وشغلها وفقا لمبدأ الكفاءة والتخصص وإتاحة فرص متساوية أمام الجميع في ذلك، مؤكدا على أهمية الالتزام بالمعايير الموضوعية والقانونية في تنفيذ التدوير الوظيفي.

وأقر مجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزام الوحدات العسكرية والأمنية بتطبيق أحكام قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٧م ولائحته التنفيذية، وذلك عند تنفيذ موازناتها السنوية بما في ذلك مشترواتها من الغذاء والكساء، وذلك بناء على نتائج أمر المجلس رقم ٤٢ لعام ٢٠١٢م، بشأن تطبيق القانون ولائحته التنفيذية على كافة وحدات الخدمة العامة بما فيها العسكرية والأمنية.

وأكد المجلس على وزارتي الدفاع والداخلية العمل على بدء إجراءات المناقصات الخاصة باحتياجاتها من الغذاء والكساء والسلع الأخرى والخدمات الاستشارية وأعمال الأشغال العامة لعام ٢٠١٣ وذلك في حدود الاعتمادات المدرجة في موازنتها كحد أقصى والتنسيق مع اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات بهذا الشأن، بما يكفل الانتهاء من ترسية العطاءات والتوقيع على العقود خلال فترة لا تتجاوز يوليو ٢٠١٢م، مع موافاة وزارة المالية بنسخة من العقود الموقعة ليتم عكسها في موازنة العام القادم.

واستعرض مجلس الوزراء تقرير وزير الأوقاف والإرشاد حول نتائج أعمال الحج والعمرة لموسم ١٤٣٢ هجرية، والمتضمن الجهود التي قامت بها الوزارة للإعداد والتجهيز والترتيب والإدارة والرقابة والإشراف واتخاذ الآليات المناسبة لتوفير الخدمات للحجاج والمعتمرين في ذلك الموسم بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية المحلية والجهات المختصة في المملكة العربية السعودية، مشيرا إلى ما قامت به الوزارة من خلال قطاع الحج والعمرة وبعثة الحج الرسمية من جهود كبيرة في إطار الحرص على تمكين الحجاج والمعتمرين من أداء المناسك بسهولة ويسر رغم الكثير من الصعاب والعوائق جراء الأحداث التي شهدتها بلادنا العام الماضي.

وأكد التقرير أن وزارة الأوقاف والإرشاد حريصة على تطوير وتحسين وتفعيل دورها في الجوانب الإدارية والإشرافية والرقابية وتقييم أداء الشركات والوكالات المعتمدة للمشاركة في التفويج واتخاذ الإجراءات العقابية بحق المقصرين منها، والعمل على تعزيز الايجابيات وتلافي السلبيات في الموسم القادم ١٤٣٣ هجرية.

وشدد مجلس الوزراء بهذا الخصوص على وزارة الأوقاف والإرشاد تطبيق مبدأ الثواب في حق الوكالات والشركات الملتزمة ومعاقبة الشركات والوكالات التي قصرت في أدائها أو خالفت الضوابط والتعليمات والشروط والمواصفات الخاصة بالحج والعمرة، وإعادة النظر في الشروط والضوابط الخاصة بقبول واعتماد الوكالات والشركات المتقدمة للمشاركة في التفويج لأعمال الحج والعمرة، والإعلان عن الشروط والضوابط اللازم توفرها في هذه الوكالات والشركات، بما من شأنه اختيارها وفقا للقدرة والكفاءة وضمان تقديم أفضل خدمات للحجاج والمعتمرين.

وأكد المجلس على الوزارة إدخال التعديلات اللازمة على اللائحة النافذة لتنظيم أعمال الحج والعمرة بما يحقق مواكبتها للواقع وتطوير وتحسين الأداء وبما يحقق المرونة في مواجهة كل الاحتمالات والمستجدات.

وأحال مجلس الوزراء مشروع التعديلات والإضافات على القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م والصيغة المعدلة بشأن صيانة وترميم المباني والتجهيزات المدرسية إلى لجنة وزارية من التربية والتعليم والأشغال العامة والطرق والمالية والإدارة المحلية والشؤون القانونية لدراسة هذه التعديلات ومراجعتها والرفع بتقرير إلى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وأشارت المذكرة التفسيرية للتعديلات المقترحة والمقدمة من وزير التربية والتعليم إلى الأهمية القصوى للصيانة والترميم المستمر للمباني والتجهيزات المدرسية للمحافظة على هذه الأصول الأساسية كونها جزءاً أساسياً من البنى التحتية للمجتمع والتي ستبقى الحاجة إليها ملحة طالما بقيت الحاجة مستمرة للتعليم والتأهيل للموارد البشرية المصدر الأساسي للثروة والتنمية المستدامة.

واستعرض مجلس الوزراء التوصيات المرفوعة من المجلس الأعلى للمرأة بشأن تخصيص نسبة من موازنة السلطات المحلية لفروع اللجنة الوطنية للمرأة وإدماج دليل الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي ضمن البرنامج التدريبي للمعهد المالي..

وإحالتها إلى وزيري المالية والإدارة المحلية لمراجعتها والرفع بما يلزم إلى المجلس للمناقشة والإقرار.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير الأسبوعي لوزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى حول حصيلة العمل الحكومي لدى المجلسين خلال الفترة من ٢٣- ٢٩ ابريل الماضي، والمتضمن سير الإجراءات الدستورية والقانونية بشأن تنفيذ الأعمال المتعلقة بالحكومة لدى مجلسي النواب والشورى خلال هذه الفترة.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقريري وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل الأول عن مشاركتها في مؤتمر العمل العربي والذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة خلال الفترة من ١ إلى ٨ ابريل الماضي، والثاني عن مشاركتها في المهرجان الخليجي الثالث للعمل الاجتماعي بدولة الكويت خلال الفترة ٨-١٤ ابريل ٢٠١٢م.

كما اطلع على تقرير وزير السياحة حول مشاركته في أعمال مؤتمر نمو السياحة في الشرق الأوسط في الأوقات العصيبة المنعقد في دبي نهاية الشهر الماضي، وعلى تقرير وزير الصناعة والتجارة عن مشاركة وفد اليمن في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر للتجارة والتنمية الذي عقد بالعاصمة القطرية الدوحة خلال شهر ابريل الماضي.

واطلع المجلس على تقرير وزير الشباب والرياضة عن مشاركته في اجتماعات المؤتمر العالمي الثاني لوزراء الرياضة واتحاد اللجان الاولبية الوطنية (اكنو) الذي عقد في موسكو خلال الفترة ١٢-١٨ ابريل ٢٠١٢م.

نقطة تحول

يكتبها: محمد جسار

إعلام بقيم مختلة

■،،على هامش مؤتمر شاركت فيه قبل عدة سنوات سألني خبير إعلامي بولندي: ماهو التسلسل البروتوكولي لإذاعة ونشر الأخبار لديكم في وسائل الإعلام الحكومية؟ سردت له: رئيس الجمهورية، نائبه، رئيس الوزراء، رئيس مجلس الشورى، الوزراء...إلخ.

ابتسم وقال: مازال المشوار طويلاً.. هذا واحد من أسرار حالة الجمود والتبلد التي تسود الكثير من المجتمعات واختلال المعايير والعلاقات بين مكونات المجتمع، خضنا في الموضوع لساعات ناقشنا فيها كيف أن خبراً لقامة أكاديمية كبرى في البلد يأتي تسلسل نشره في آخر القائمة، إن نشر في الأساس، وقبله سنجد أخباراً من نوع قام الرئيس، هنأ الوزير ... إلى آخر تلك القائمة من الأخبار التي تقدمنا لأنفسنا وللآخر مجتمعات فاقدة تماماً للبوصلة، حصرت اهتمامها الخبري في الأشخاص لذواتهم، فخلقت أصناماً وشوهت القيم الحقيقية الواجبة تجاه العمل والإنجاز والإبداع.

أتذكر أن أحد التربويين علق على جملة قالها طفل حين سئل ما الذي يحلم أن يكون في المستقبل فأجاب إنه يريد أن يكون وزيراً، علق بقوله: ماذا تريدون من طفل لا يجد في الإعلام الرسمي مكانة سوى للشخصيات السياسية الرسمية، وحدها تحتل واجهة الاهتمام، كم خبر عن أكاديمي أو طبيب أو أخصائي أو حرفي أو مبدع.

ذهب بنا النقاش مع الإعلامي البولندي وكنا مجموعة من الصحفيين العرب إلى تفاصيل دقيقة ذات صلة حتى بتقنية الخبر وكيف أنه يرتكز على شخصية المسؤول وليس على القضية التي ورد فيها اسم المسؤول، وكيف أننا نفرد مساحات كبيرة في الصياغة الخبرية حشواً أجوفاً هو مجرد لغة بيانية لا تحوي أي معلومة ولا تعود على القارئ بفائدة سوى تضخيم ذات المسؤول صاحب الخبر.

لا أشك في أننا جميعاً نتذكر الجملة الشهيرة "اجتمع ... وناقش القضايا المدرجة في جدول أعماله، واتخذ إزاءها القرارات المناسبة"، ولم يقل شيئاً غير ذلك.. بالله عليكم لماذا نشر هذا الخبر وتصدر النشرات والصحف؟ ماذا أضاف للقارئ؟ قمة التجهيل وإهدار لرسالة الإعلام.

لو حاولنا أن نستحضر في حياتنا اليمنية كم كفاءة طبية من العيار الثقيل غادرت حقل الطب والتحقت بالحياة السياسية، فحرمت الوطن والتخصص من كفاءتها لتغدو بعد وقت طال أو قصر رقماً على هامش الحياة السياسية، ولا أريد أن أورد هنا أسماء قد يتعامل أصحابها مع حديثي بحساسية، ويحملون حديثي ما لم أعني.

قال الخبير الإعلامي البولندي إنهم في مرحلة من تاريخ بلادهم كانوا يقدمون رئيس الجامعة على رئيس الجمهورية في التسلسل البروتوكولي للخبر. تخيلت حينها أن يحدث هذا في دولة عربية كم من المسؤولين سيطيرون من وظائفهم نتيجة هذا الفعل المشين. هل يواكب إعلامنا روح المرحلة؟ هل تختفي صفحات التهاني الحكومية التي تستنزف من الأموال العامة مثلما تستنزف من مشاعرنا؟

بحث تعزيز التعاون القضائي بين اليمن والاتحاد الاوروبي

■،،صنعاء – سبأ

بحث وزير العدل القاضي مرشد العرشاني والنائب العام الدكتور علي الاعوش ,أمس مع رئيس بعثة الاتحاد الاوروبي لدى اليمن مكليه سرفونيه درسو ، ووفد الاتحاد الاوروبي الذي يزور اليمن حالياً، أولويات الدعم الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد الاوروبي لليمن في مجال العدالة وتعزيز سيادة القانون .

وخلال اللقاء عبر وزير العدل عن تقديره للدور الفاعل الذي لعبه رئيس بعثة الاتحاد الاوروبي خلال الأزمة التي مرت بها اليمن العام الماضي ، متمنيا أن يستمر ذلك الدور في دعم القضاء اليمني .

وأكد القاضي العرشاني حرص حكومة الوفاق الوطني على إرساء العدالة وتعزيز سيادة القانون .. مشيراً إلى أن من اولويات اصلاح القضاء في اليمن تتمثل في تحديث القوانين ذات الشأن القضائي، وإعادة هيكلة وزارة العدل والنيابة العامة وهيئتي التفتيش القضائي بالوزارة ومكتب النائب العام والمحاكم والنيابات الاستئنافية وأقلام التوثيق، وكذا مواصلة التأهيل والتدريب للكادر البشري من القضاة وأعضاء النيابة ومساعديهم ، وبناء قدراتهم ، وكذا إيجاد البنية التحتية ، وإنشاء هيئة الطب الشرعي تتبع وزارة العدل .

من جانبه أكد النائب العام أهمية التعاون المشترك بين اليمن والاتحاد الأوروبي واستمراره للدفع به إلى آفاق أوسع .. لافتا إلى أن أهم متطلبات القضاء تطوير الكادر البشري والبنية التحتية خاصة التي تعرضت للتدمير والتخريب في بعض المحافظات خلال الأزمة العام الماضي .

من جانبه أكد وفد الاتحاد الاوروبي أهمية إرساء العدالة و تعزيز سيادة القانون في اليمن والعمل المشترك على مختلف الصعد التي تلبي احتياجات السلطة القضائية للقيام بدورها في هذا الجانب .. لافتا إلى أن وفد الاتحاد الاوروبي سيواصل أعماله مع السلطة القضائية لإيجاد قضاء يمني قادر على إيصال العدالة للمواطنين.

حضر اللقاء نائب رئيس المكتب الفني القاضي هالة القرشي .

تبدأ اليوم في بيروت

وزيرة حقوق الإنسان تشارك في حلقة حوار حول العدالة الاجتماعية

■،،صنعاء – سبأ

توجهت إلى لبنان أمس وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور للمشاركة في حلقة حوار حول " دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة " والتي ستعقد ببيروت في إطار الدورة الوزارية الـ٢٧ للأسكوا خلال الفترة ٩-١٠ من مايو الجاري.

وأوضحت مشهور في تصريح لـ (سبأ)- أن الحلقة تهدف إلى بلورة إطار مفاهيم سياسات الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان في تحقيق التنمية المستدامة العادلة والشاملة للجميع وإنها ستناقش خلال فترة انعقادها التحديات التي تواجهها الحكومات في مساعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وأشارت وزيرة حقوق الإنسان إلى أن الحلقة سوف تطرح عددا من المبادئ التي يمكن أن تشكل أساساً لربط المشاركة بكل الأهداف المتصلة بمفهوم التنمية المستدامة.

حقوقيون يطالبون بإلغاء الإجازة القضائية لهذا العام

■،،الثورة/ محمد العزيزي

طالب مركز إسناد لتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى بإصدار قرار بإلغاء الإجازة القضائية السنوية للقضاة وفقا للمادة ٧٣ من قانون السلطة القضائية التي أعطت وزير العدل صلاحية بذلك أو تأجيل الإجازة حتى شهر رمضان القادم واستبدالها بشهر ذي الحجة تعويضا للمتقاضين بسبب الإضراب الذي استمر فترة طويلة تصل إلى أكثر من ٣ أشهر.

وأوضح الأخ المحامي فيصل المجيدي رئيس مركز إسناد أنه من الأهمية أن تأخذ وزارة العدل معاناة المواطنين وما أصابهم من أضرار وتعطيل مصالحهم العامة بسبب الإضراب وحتى لا تتضرر العدالة ويصاب المجتمع العدلي بالشلل ويترتب على ذلك فقدان الناس للثقة بالقضاء كملجأ للضعفاء وحام للحقوق والحريات.

وقال المجيدي أن قرار تعليق إضراب منتسبي جهاز القضاء مؤخراً يعد إيجابيا ومطلوباً في الفترة الحالية لتسيير عمل القضاء وقضايا المواطنين المعلقة خلال فترة الإضراب وتقديراً لخطوات الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية لاستقلال القضاء ومنع التدخل في شئونه.

زار محافظتي عدن ولحج والتقى بالقيادات العسكرية والأمنية

وزير الدفاع يحث على تعزيز اليقظة الأمنية لمواجهة العناصر الإرهابية

■،،عدن- لحج - سبأ

قام وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد بزيارة تفقدية لمحافظتي عدن ولحج أمس تنفيذاً لتوجيهات الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وفي إطار جهود قيادة وزارة الدفاع في محاربة الإرهاب.

حيث التقى وزير الدفاع بالقيادات العسكرية والأمنية بمحافظة عدن، مستعرضا الجهود المبذولة من قبل القيادة السياسية والعسكرية لمواجهة خطر الجماعات الإرهابية وما ترتكبه من جرائم بحق أبناء الشعب اليمني وخاصة في محافظة أبين.

وحث وزير الدفاع القيادات العسكرية والأمنية على مضاعفة جهودها وتعزيز اليقظة الأمنية لمواجهة خطر هذه الجماعات الظلامية .. مشيداً في ذات الوقت بالمآثر البطولية التي يجترحها أبطال القوات المسلحة والأمن ومعهم الأبطال في اللجان الشعبية في ميادين الشرف والبطولة في مواجهة العناصر الإرهابية.

وفي اللقاء الذي حضره قائد المنطقة العسكرية الجنوبية – قائد اللواء ٣١ مدرع اللواء الركن سالم علي قطن ووكيل الأمن السياسي عدن -لحج -أبين اللواء ناصر منصور هادي و مدير أمن عدن اللواء الركن صادق حيد ومديرا الأمن السياسي والأمن القومي بعدن وعدد من القيادات العسكرية بالمنطقة الجنوبية.. قدم قائد المنطقة العسكرية الجنوبية شرحاً مفصلاً للموقف العسكري في المنطقة.

واستعرض قطن النجاحات الكبيرة التي حققتها الوحدات التابعة للمنطقة والتي تخوض مواجهات الشرف ضد العناصر الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة في محافظة أبين .. مؤكداً على الروح العالية التي يتحلى بها منتسبو المنطقة وإصرارهم على تحقيق النصر على قوى الشر والإرهاب.

واستمع وزير الدفاع إلى ملاحظات القيادات العسكرية والأمنية ووجه بحل المعضلات وتجاوز المشكلات القائمة.

وكان وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد قد قام صباح أمس بزيارة إلى قاعدة العند الجوية ، حيث كان في استقباله قائد قاعدة العند الجوية العميد الركن طيار عدنان محمد الأصبحي وأركان حرب القاعدة وقائد الجناح التدريبي وأركانات القاعدة والجناح.

وخلال الزيارة اطلع وزير الدفاع على سير أعمال التدريب وصيانة الطائرات بجناح الطيران والجناح التدريبي ..مستمعا إلى شرح مفصل عن المهام الجاري تنفيذها في القاعدة الجوية والجناح التدريبي وكذا الهموم والصعاب التي تواجهها .

وقد وجه بحل ومعالجة كل المشكلات وبما يكفل توفير الأجواء الملائمة لتنفيذ المهام والواجبات على الوجه المطلوب.

كما تفقد وزير الدفاع ومعه قائد المنطقة العسكرية الجنوبية، قيادة القاعدة البحرية بعدن واستمع من أركان حرب القاعدة إلى شرح مفصل عن سير الأداء بالقاعدة البحرية بعدن وكذلك المهام المنفذة ومستوى تنفيذها .

وخلال التفقد أشاد الوزير ناصر بالأدوار البطولية لمنتسبي القوات البحرية والدفاع الساحلي في حماية المياه الإقليمية وتأمين الحدود البحرية ودورها الفعال في محاربة الإرهاب .. مشيراً إلى ما توليه القيادة السياسية والعسكرية ممثلة بالأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة من اهتمام بالقوات البحرية والدفاع الساحلي تقديراً لدورها ومكانتها . موجهاً في ذات الوقت مدراء ونواب الدوائر المختصة في وزارة الدفاع بمعالجة كل الهموم والقضايا المطروحة في اللقاء.

رافق وزير الدفاع خلال زياراته نائب قائد القوات الجوية والدفاع الجوي وعدد من مدراء الدوائر العسكرية.

الثورة
نائب رئيس مجلس الإدارة نائب رئيس التحرير: عبدالله عبدالله الصعفاني
نائب رئيس مجلس الإدارة للشئون المالية والموارد البشرية: خالد أحمد الهروجي
مدير التحرير: ابراهيم المعلمي
نائب مدير التحرير: جمال فاضل
سكرتيرا التحرير: علي الشرجي ـ سليمان عبدالجبار
www.althawra.net althawrah99@yahoo.com
يومية سياسية جامعة | تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر | الإدارة العامة: صنعاء - شارع المطار
الإدارة العامة: 321528/32/33 فاكس: 334914-332505 ص.ب: 2195-1475 | المبيعات: 274039 فاكس: 2700064 الإعلانات: 274038 فاكس: 274035
التوزيع والاشتراكات: 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس: 480680 | الفروع: عدن: 231783 فاكس: 233354 تعز: 220800 فاكس: 220900
الحديدة: 245842 فاكس: 211537 حضرموت: 303930 فاكس: 303931 إب/ تلفاكس: 400251 | الضالع/ تلفاكس: 431372 أبين/ تلفاكس: 602096 عمران تلفاكس: 613388